مراحل المنهج التاريخي :

1/ تحديد الحدث أو المرحلةأو المشكل التاريخي المراد بحثه

2- جمع المعلومات و الوثائق و الدراسات و الآثار المتعلقة بالموضوع سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة.

3- القيام بالنقد الخارجي للوثائق و يعني نقد أصالتها أي تحديد أصل الوثيقة و قيمتها التاريخية.

4- النقد الداخلي للوثائق، و هو دراسة و تحليل المادة التاريخية التي احتوتها الوثيقة.

5- تركيب الاحداث و يكون بـــ: تكوين صورة دقيقة واضحة لكل الحقائق المتحصل عليها لدى الباحث أو المؤرخ.

- تنظيم و تركيب و تصنيف المعلومات حسب الفئات و مقتضيات منطق تسلسل الاحداث.

- استنتاج تسلسل منطقي واقعي للأحداث بإبعاد ما لم تكن له علاقة بالحادث الاصلي أو الحاق ماله رابطة و علاقة منطقية من خارج الحدث لموضوع البحث.

- تأويل الاحداث و هي مرحلة ربط الحقائق التاريخية عن طريق التأويل و التعليل بعلاقات حتمية و سببية تربطها فيما بينها، و تمتاز هذه المرحلة بأنها اكتشاف مسلسل الأحداث و التفاعلات التي كانت السبب في الحادث أو كانت نتيجة مترتبة عنه، و كل ذلك يجب أن يتحقق بتطبيق قواعد المنهج التاريخي بتطبيق اجراءات و قواعد صارمة و تخصص الباحث و احترامقواعد البحث

العلمي بحسب ما إذا كان عمليا أم تجريبيا و المنهج التاريخي من المناهج العقلية الواقعية.

تطبيقات المنهج التاريخي في العلوم القانونية.

يعتبر المنهج التاريخي من المناهج الأصلية الأساسية في الدراسات التاريخية لتغيير أحداث الماضي و ظواهر التاريخ الواقعي العقلي و الاجتماعي، فهو يقدم الطريقة العلمية و القواعد و الاجراءات الدقيقة لإعادة بناء الاحداث و دراستها و تحليلها و اكتشاف حقائقها و التفاعلات التي كانت سببا للحادث و ما ينتج عن هذه التفاعلات من نتائج،إنه منهج دراسة كافة الظواهر التاريخية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و العقلية و غيرها، مثل الأنظمة السياسية و الديانات و القبلية و التيارات الفكرية و العقلية و أنظمة الانتاج و التوزيع و التجارة و الضرائب المالية و المذاهب الفلسفية و الأدبية فيدرس أصولها و قرائنها و نظرياتها و ما ينتج عنها و تقديمه في شكل حصيلة للأجيال الحاضرة و المستقبلية، فالمنهج التاريخي هو المنهج الوحيد الذي يحافظ على ذاكرة الانسان حاضرة لدى الاجيال على مر العصور فيربط الانسان بماضي أجداده و مستقبل أبناءه و أحفاده و ذلك بطريقة علمية بحصر جميع مصادر المعرفة التاريخية الصحيحة و دراستها و تقدمها و تحليلها و تركيبها و تفسيرها لفهم الماضي و الاستفادة منه و تحليل المجتمعات القديمة، و تغيير حياتها ابراز حقائقها و عاداتها و تقاليدها و أصولها و المؤثرات فيها و أسباب قيام الانظمة و الدول و زوالها.

المنهج الاستدلالي:

تعريف الاستدلال: هو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها و يسير الى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة و دون الالتجاء الى التجربة، و هذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب.

إن الاستدلال وفقا لهذا التعريف، ميدانه الرياضيات ووسيلة العقل المجرد بمعنى أن الاستدلال من المسائل العقلية البحتة و هو البرهان ووسيلة القياس و الحساب، والبرهان على الرغم من انه رياضي في الأصل، إلا ان له تطبيقات مختلفة في ميدان الدراسات السلوكية و الوظيفية، مثل الاجتهاد الفقهي و التفسير القضائي للنصوص، و ينتج عن ذلك أن الاستدلال عملية منطقية أولية، و سلوك منهجي لكشف الحقيقة العلمية، فالأول كعملية عقلية منطقية، هو كبرهان يستخدم القياس و الحساب ، و أما كعملية سلوك منهجي، فهو المسعى المنهجي المطبق في العلوم العقلية مثل الرياضيات و الفلسفة و العلوم العقلية الأخرى التي تعتمد على التسلسل و الترابط المنطقيين و اللذين ينتقلان من المبادئ و القضايا الأولية الى قضايا تنتج عنها بالضرورة دون الالتجاء الى التجربة.

و هناك فرق بين الاستدلال و البرهان و هو أن:

الاستدلال:انتقال من قضايا أخرى ناتجة عنه بالضرورة طبقا لقواعد المنطق.

البرهان: فهو أخص و أضيق مفهوما منم الاستدلال فهو يتعلق بصحة النتائج و صدقها و التي تقوم بدورها على صدق المقدمات عكس الاستدلال الذي يقوم على صحة النتائج التي استخرجت من المقدمات و تدل على صحتها.

ان البرهان يدخل في الاستدلال كمرحلة و استدلال عبى صدق و صحة النتيجة مثل العقل و البرهان على وجوب الصلاة، أمر و الأمر للوجوب فالصلاة إذا واجبة.

مبادئ و قواعد الاستدلال:

1/ البديهيات: و هي القضايا الأولية التي لا تحتاج الى برهان فهي صادقة بلا برهان و تتميز البديهية بثلاث خصائص:

- أنها بيئة نفسية بمعنى أن العقل يدركها دون برهان.
- أنها أولية منطقية بمعنى أنها غير مستخلصة من غيرها من المبادئ و القضايا الأخرى.
- أن البديهية قاعدة صورية عامة أو قضية مشتركة و هي مسلم بها من كل العقول و ليست خاصة بميدان معيّن.

2/ المصادرات و المسلمات: فهي أقل يقينية من البديهيات و ليس لها خصائصها، إلا انه يصادرالباحث على صحتها و يسلم بها، و تستعمل في الاستنتاج و استخلاص نتائج كثيرة دون تناقض، إن صحة المسلمات تظهر في نتائجها الصحيحة في جميع الاحوال.

3/ التعريفات: هي قضايا و تصورات جزئية خاصة بكل علم و التعريف هو ماهية المعرفة عنه وحده و عنه كله بمعنى تعريفا جامعا مانعا، و يستعمل التعريف و التجريد و التعميم و يتركب التعريف من: المعرّف و هو الشيء المراد تعريفه، المعرّف و هو القول الذي يحدد خواص و عناصر الشيء المعرّف.

و التعريف قد يكون عقليا فنيا و رياضيا ثابتا، و قد يكون تجريبيا كالمنطق في العلوم التجريبية و الطبيعية، حيث يتكون التعريف أثناء التجربة و الملاحظة و التحليل و هو متطور غير ثابت.

أدوات الاستدلال: للمنهج الاستدلالي ادوات تستعمل في الاستدلال و هي:

3 -**القياس:** و هي قياس الشيء بمثله و هو أداة للبرهان و لا يضيف اليه جديدا و هو عملية عقلية منطقية تنطلق من مسلمات الى أمور مقترضة غير مضمون صحتها كما أنه عكس ا لبرهان الرياضي الذي يأتي بجديد الى القضية لم تكن موجودة في المبادئ الأولية و يقوم القياس عادة على اتحاد العلة بين الشيء المقيس و الشيء المقاس عليه و كذلك اتحاد بين السبب و النتيجة و الحكم.

2- التركيب: عملية عقلية تبدأ من القضايا الصحيحة و تؤدي الى استخراج النتائج بعد تفكيك الاقتراحات و القيام بعملية عقلية لتركيبها و التحقق من صحتها و صحة معناها و تبدأ هذه العملية من الخاص الى العام.

3- التجريب العقلي: هو عملية عقلية تجري داخل عقل الباحث و العقل هو وحده الذي يقوم بوضع جميع الفروض و يقوم بالتحقق من صحتها و هي عادة تجري في الأمور العقلية التي لا مجال لإجرائها خارج العقل.

تطبيقات المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية:

لقد ازدهرت مختلف الدراسات و البحوث في العلوم القانونية و الشرعية بفضل المنهج الاستدلالي و مناهج أخرى، فعلم القانون ازدهر بفضل تطبيقاته لقواعد فلسفة القانون على جميع فروع علم القانون منذ العصور القديمة و خاصة منذ بداية القرن التاسع عشر، أما في العلوم الشرعية عند المسلمين فإننا لا نجد في تاريخ الفكر الانساني من برع و تفوق في تطبيق هذا المنهج أحسن من المفكرين المسلمين و بصفة خاصة في الفلسفة الاسلامية و المنهجية التشريعية الاسلامية أو علم أصول الفقه الذي نشأ بالتوازي مع نشأة الفقه الاسلامي و مختلف العلوم

الشرعية خاصة علمي التفسير و علوم مصطلح الحديث، فكان المنهج الاستدلالي و التجريب العقلي هما الصهوة التي امتطاها علم أصول الفقه والعلوم الأخرى.

إن فهم و تفسير النصوص القانونية و الشرعية سواء بالنسبة للمشرع أو الباحث أو القاضي و كذا استنباط الأحكام الشرعية و في القانون المدني و الجنائي و التجاري لا بد فيها من الاستدلال و سير عملية الاجتهاد و الاستنباط وفقا لهذا المنهج و هو الوسيلة الوحيدة تقريبا لمواجهة ما يعرض لنا من قضايا عقلية و سلوكية يومية، أنه منهج علمي يزداد وضوحا و توسعا بازدياد حاجياتنا اليه فهو كما لاحظنا آنفا منهج لا غنى عنه سواء لرجل السياسة أو القانون أو الفقه والقضاء أو الاقتصاد و المجتمع أو الاستاذ الجامعي أو غير الجامعي.

المنهج التجريبي.

يعرّف على أنّه المنهج المستخدم حيث نبدأ من وقائع خارجة عن العقل و هو منهج ملاحظة الواقع و إجراء التجارب المادية الملموسة عليها، و هو أيضا منهج ينطلق من دراسة جزئيات كثيرة خاصة، ثم ينتقل الى التعميم و الدراسة فيه تقوم على السببية.

مراحل و خطوات المنهج التجريبي.

1- مرحلة الملاحظة و التعريف:

و هي تبدأ بالمشاهدة ثم الملاحظة للأشياء و الظواهر و الوقائع الخارجة عن ذواتنا ثم وصفها و تصنيفها و تعريفها في فئات و مجموعات متجانسة و هي مرحلة تقف عند حدّ المشاهدة و الملاحظة و لا تتعداها الى غيرها.

2- مرحلة البحث و الدراسة و التحليل:

و هدف هذه المرحلة هو كشف الروابط و العلاقات بين أجزاء الظاهرة و تتم هذه العملية بالتحليل و المقارنة بهدف تفسير هذه الظاهرة ككل و ذلك بناء على فروض و تصورات يتم بعد تجربة القوانين العلمية و تطبيق نظرياته على الوقائع موضوع التجربة.

3- مرحلة التركيب أو التحقق و البرهان:

و هي مرحلة يصل فيهاالباحث الى قاعدة و ذلك بتركيب و تنظيم التجارب الجزئية و استخراج القوانين النظرية، و تبدأ هذه المرحلةالتركيبية من الخاص الى العام لاستخراج قوانين و قواعد عامة تنطبق على جميع الافراد المماثلة.

و يمكن التحقق من صحة الفروض و التصورات المقدمة بالتجربة عليها في الواقع الذي يثبت صحتها من عدمها و يجعلها قابلة للتعميم.

خصائص المنهج التجريبي:

1- المنهج التجريبي منهج علمي بما يتميز به من قوانين و نظريات و يكشف من قواعد و مبادئ سواء عن طريق التجريب العقلي أم التجريب المادي المحسوس.

2- المنهج التجريبي منهج علمي يستعمله العقل و الحواس بنفس الدرجة و يكشف عن حقائق لها نفس القيمة العلمية مع مراعاة الفارق بين نتائج التجريب العقلي و نتائج التجريب المخبري أو المعملي.

3- النتائج المتحصل عليها بواسطة المنهج التجريبي مطابقة للعقل و المنطق و الواقع و لا يمكن تحويرها أو إنكارها حتى و لو كانت مما لم يقصده الباحث .

عناصر و أسس المنهج التجريبي.

1) المشاهدة أوالملاحظة العلمية:

الملاحظة المقصودة هنا هي لمرحلة التي تأتي بعد المشاهدة القوية فالمشاهدة موقف عام أما الملاحظة في موقف شك و تساؤل، إنها الملاحظة الواعية المنظمة و الدقيقة لكل ما يشاهد أو يُسمع أو يحس به الباحث لمعرفة الظواهر و تعريفها و تصنيفها في مجموعات و فئات و هي التي تبنى عليها مرحلة وضع الفروض و ما بعدها كالتجريب.

لذلك فإن الملاحظة تشمل المشاهدة بمفهومها العام ثم الملاحظة العلمية الواعية و هي المرحلة الاولى في البحث العلمي بصفة عامة و البحث التجريبي بصفة خاصة.

شروط الملاحظة.

- أن تكون شاملة و دقيقة
- الدقة و الموضوعية العلمية
- أن تكون الملاحظة منظمة و متدرجة من العام الى الخاص
- أن تكون الملاحظة من ا لباحث المخصص
- ان تكون الملاحظة منهجية مع فحص و تدقيق النتائج المتحصل عليها و تسجيلها بالتسلسل.

2) الفرضيات:

الفرضيات نتيجة مباشرة للملاحظة الواعية العلمية و عدم وضعها يجعل كل ملاحظاتنا هدرا و عبثا و بعبارة أخرى هي الموقف العقلي او العلمي الذي يتخذه المشاهد الباحث.

شروط صحة الفرضيات.

– أن تكون الفرضيات نتيجة منطقية للتساؤل المتولد عن الشّك بعد الملاحظة الواعية، و تنطلق من الواقع و المشاهد المحسوس.

– أن تكون الفرضيات قابلة للتجريب العقلي و المادي.

– أن تنطوي الفرضيان على أسئلة أو تساؤلات حول ظاهرة معيّنة أو فكرة أو حادثة.

– الفرضيات يجب أن تنطلق من العام الى الخاص أو العكس حسب الطريقة المتبعة.

3) مرحلة التجريب:

التجربة محك حقيقي للفرضيات و صحتها و هي الاختبار الحقيقي لصحة او خطأ هذه الفرضيات و هي المرحلة النهائية لإنتاج القوانين العلمية و نظرياته و التعرف على القوانين الداخلية الذاتية الكامنة في الظاهرة و تحركها و تنتج تفاعلاتها داخليا و خارجيا.

تطبيقات المنهج التجريبي في العلوم التجريبية.

المنهج التجريبي منذ القرن الثامن عشر الى اليوم لا يقتصر استخدامه على ميدان الظواهر الطبيعية و إنما تعداه لكافة المجالات مثل دراسة الظواهر التاريخيةو الاجتماعية كظواهر الدولة، الاسرة، التنظيم الاداري و علاقات العمل، و قد أستخدم المنهج التجريبي بكفاءة عالية في القانون الجنائي و المخدرات و العلوم الجنائية بصفة عامة و الطب الشرعي و الوراثة و

شخصية المجرم الى غير ذلك من المواضيع القانونية التي يطبق فيها المنهج التجريبي بشكل واسع .

المنهج الجدلي.

مفهوم المنهج الجدلي:

إن كل الاشياء و الظواهر و العمليات و الحقائق الطبيعية و الاجتماعية و الانسانية و الاقتصادية و السياسية في العالم هي دائما في حالات ترابط و تشابك و تداخل و هي دائما في حالات تناقض و صراع و تفاعل داخلي قوي محرك و دافع و باعث للحركة و التغيير و التطور و الارتقاء و التقدم من شكل الى شكل و نتيجة للتناقض و التضاد و الصراع الداخلي بين أجزاء عناصر الاشياء و الحقائق و ذلك بأسلوب علمي دقيق و مضبوط بقوانين و قواعد علمية محددة و بصورة متدرجة تصاعديا و متسلسلة.

خصائص المنهج الجدلي:

– إن المنهج الجدلي منهج عقلي و موضوعي في آن واحد يقوم على التناقض بين الظواهر و الأشياء و الأفكار و هو قانون طبيعي حسب رأي أصحاب المنهج و أساسه الفلسفي.

– إن ظواهر الحياة و الافكار و الواقع متصلة و مترابطة و متضادة في آن و احد .

– إن قانون التضاد و التناقض يمكن أن يكون خارجي بين فكرة و أخرى و ظاهرة و أخرى، و يمكن أن يكون داخلي في ذات الفكرة أو ذات الظاهرة و

هي فكرة الثنائية في تكوُّن الاجسام و الافكار و الظواهر، و هي فكرة فلسفية ترجع أصولها الى الحضارات القديمة و خاصة الفلسفة اليونانية.

- أنه قانون الحياة و الحركة و الرُّقي و الابداع و الاختراع.

-التناقض و التضاد هو أساس تشكل الأفكار و الظواهر.

-إن عملية التناقض بين الظواهر و الأفكار و في داخلها يخضع لقوانين و مبادئ طبيعية علمية تخضع للتدرج و التسلسل العلمي و المنطقي سواء في تفاعلها و تناقضها أو نتائجها و يمكن اكتشافها بطريقة علمية.

-إن أسلوب المنهج الجدلي هو الكفيل باكتشاف هذه القوانين في تضاد و تناقض الافكار و الظواهر و بشكل عام الحياة، و هو منهج عام و شامل لكافة فروع المعرفة.

ثالثا: قوانين الجدل.

إن المنهج الجدلي انطلاقا من التعريف السابق هو منهج يقوم على افتراض فكرة التناقض بين المكونات العقلية و الاجتماعية و الطبيعية لآيّة ظاهرة و هذا التناقض هو أساس تطورها و تغيّرها المستمر الناتج عن هذا التناقض الداخلي.

و المنهج الجدلي يبحث في المكونات المتناقضة في الافكار أو الظواهر و يحدد قوانينها و تفاعلها و تأثيراتها و نتائجها، إن أشهر منظري المنهج الجدلي في الفلسفة المعاصرة هو " هيجل" الفيلسوف الالماني و من أفكاره أن التغير الذي يحصل داخل الظواهر بفعل التناقض و التضاد و التصارع يسمى قانون الجدل و مفاده أن الافكار و الظواهر تشكل من متناقضات و مبنية على صراع الاضداد.

و المنهج الجدلي كمنهج علمي للبحث و التغيير يقوم على الدراسة و التحليل و الاستقراء و التركيب و التأليف و له قوانين تحكمه و هي المفاتيح التي يستطيع الباحث أن يدخل بها الى ظاهرة و يقف عند أجزائها أو عناصرها ليرى ما تحمله من بذور فنائها أو تحولها.

و بالرجوع الى التعريف السابق يمكن التعرف على قوانين الجدل الآتية:

- قانون وحدة و صراع الاضداد و المتناقضات الذي هو مصدر كل حركة داخل الظاهرة و الدافع الى التغير و التبدل و التطور أو الفناء و يقوم بالكشف عن مصدر و أسباب كل حركة و تطور داخلي.
- قانون النفي و يحدث هذا في ذروة التناقض الذي يصاحبه الانفجار أو التفكك و تحدث ظاهرة جديدة لتنفي صفات الظاهرة القديمة.

تطبيقات المنهج الجدلي في العلوم القانونية.

في وقتنا عرف المنهج الجدلي الهيجيلي نسبة ال الفيلسوف الذي طوره و نادى به ليجعله أساس تفسير الظواهر بكل أنواعها بواسطة قوانين الجدل و إن لم يكن وحده صوّر المنهج الجدلي ليصبح منهجا عاما و شاملا لتفسير الظواهر مهما كانت طبيعتها في العقليات و الطبيعيات و ظاهر المجتمع و الواقع.

و لقد اصبح المنهج الجدلي أحد المناهج الأساسية للبحث في العلوم القانونية و أيّا كان هذا المنهج بلغ الذروة في التطور عند علماء الكلام و الفلاسفة المسلمين و حتى أنه طُبق بشكل واسع في مجال تفسير النصوص في مجالي أصول الدين و أصول الفقه حيث استعمله كثير من الأصوليين من أهل الكلام في تفسير النصوص ووضع قواعد و نظريات الاجتهاد و الاستنباط و لا غنى عنه للباحث في العلوم القانونية خاصة في نظريات الفقه و القانون المقارن و ذلك لقدرته على

اكتشاف و تغير الحقائق و النظريات و القوانين العلمية المتعلقة بالظواهر الاجتماعية و القانونية في تفسير كثير من الظواهر مثل الدولة، الطبقات الاجتماعية تطور الدولة الحديثة و تفسير أصل الدولة و القانون و العلاقة بينهما،و المنهج الجدلي لا يتوقف تأثيره عند العلوم القانونية و إنما امتد ليشمل تفسير تطور المجتمعات و ظاهرة التوارث.